ضوء على فهد الفانك

معن البياري

ليس الكاتب الصحافي الأردني، فهد الفانك، اسما عاديا في كتابة العمود في الصحافة العربية. قد يكون هذه القول مفاجئا لزملاء عرب كثيرين، لأن قليلين منهم يعرفون اسمه، والأقل من قرأوا له، ما يعود إلى أن الرجل لم يكتب في غير الصحافة الأردنية، المحدودة الذيوع، وإنْ صارت له بعض الشهرة، في مقطع زمني قصير، لمشاركاته في برامج حوارية في بعض الفضائيات، إلا أن كثيرين مَن أهل الكتابة الصحافية في العالم العربي أدنى كعبا منه، وأقلّ كفاءة من قلمه، حازوا شهرةً عريضة، فيما لم يُحرز شيئا منها خارج حدود بلاده، ولم يكن يكترث بهذا الأمر، ولم يجده يوما مبعث امتعاض. وبينما كانت منتدياتٌ وتظاهراتٌ إعلاميةٌ عربيةٌ تنعقد دوريا، وتقيم مهرجانات التكريم لأسماء كثيرة في الصحافات العربية، فإن أحدا منها لم يلتفت إلى فهد الفانك، وإلى القيمة العالية لمقالته، على صعيد الكتابة نفسها ابتداءً. وهذا رحيله أمس، عن 84 عاما، مناسبة للتأكيد على الحقيقة المجهولة هذه، وموجزُها أن فهد الفانك أستاذٌ ومعلمٌ في كتابة العمود الصحافي، الموحي المكثّف، المستفزّ، الشجاع في قلة اكتراثه برضا القارئ، المستند دائما إلى الأرقام والإحصائيات، باللغة الميسورة، الماكرة أحيانا، والمشدود البناء، والقصير بلا زوائد أو إنشاء، واليقظ في متابعة الجديد. ولشدّ ما كان الفانك يُغبط على الحيوية الفائضة في شخصه، وعلى لياقة أفكاره في شؤون غير قليلة، وحضوره الدائم (الدائم تماما)، إذ لم يغب عموده اليومي (رؤوس أقلام) في صحيفة الرأي، طوال 32 عاما، ولا مرّة، فقد كان يوفر تعليقات كافية في أسفاره. وفي أرشيف سيرته أنه لما كانت الحكومات تمنعه من الكتابة (في أزمنةٍ انقضت) كان يكتب بأسماء مستعارة.

لا يستقيم هذا التقريظ لكتابة فهد الفانك هنا مع مزاج أصدقاء عديدين لصاحب هذه الكلمات، وبداهةً لا يستطيبه أردنيون غير قليلين، بل ها أنا أكتب الآن أنني قليلا ما اتفقت مع قناعات الرجل وأفكاره، ولكن الإعجاب بذهنيته التحليلية وكيفيات طرحه أفكاره أمرٌ آخر. وفهد الفانك، أولا وأخيرا، كاتبٌ غير شعبي، لا يهمّه أن يصفق له قراؤه، فهو لا ينظر إلى مهنة الكتابة كما الغناء في حفل راقص، لا أبدا. ولذلك، ليس أمثاله كثيرين، وأسأل هنا: كم هم كتاب الرأي في الصحافة في العالم من يدافعون عن رفع الأسعار؟ أحدهم فهد الفانك الذي يجهر بدفاعه عن الحكومة وقراراتها في فرض هذه الضريبة أو تلك، ورفعها أسعار هذه السلعة أو تلك، إن كان مقتنعا بذلك. ولطالما فعل هذا. غير أنه لا يرحم الحكومة نفسَها من نقده، إذا رآها تستحقّه. وبينما يدافع عن توقيع الأردن معاهدة سلام مع إسرائيل، فإنه لا يرى موجبا لأن تكون للحكم في بلاده وصايةٌ هاشميةٌ على المقدسات في القدس. أما عن السياسات الأميركية فلم يقصّر الفانك في رميها نقدا وانتقادا، وظل، في الوقت نفسه، هازئا بأفكار اليساريين الشعبويين والحزبيين الإنشائيين. وقد أخذته نقمته الواسعة على احتلال العراق، وعلى حكام هذا البلد بعد عام 2003، إلى مقادير من التعاطف غير الخفي مع نظام صدام حسين، وقد كان بعثيا في شبابه.

ومع انحيازه القوي، والدؤوب، عن الدولة الأردنية، وعن الحكومات والنظام العام، إلى درجة صنّفته، أحيانا، في منزلة ضد الناس، أخذه حاله هذا إلى أن يُرمى بالإقليمية، وهو الذي طالب بعدم مشاركة أبناء المخيمات الفلسطينية في الأردن في الانتخابات النيابية، لكنه حافظ على قناعته بإقامة دولة فلسطينية، ولكنه في هذا الأمر، وغيره، لم يسقط في إسفافٍ عنصريٍّ أو تعالٍ فوقي، وإنما احتمى بكثير من الرصانة والروح السجالية، مدفوعا دائما بما كان يراها مصلحة الأردن، والتي جعلته أخيرا يلحّ على عدم استقبال مزيدٍ من اللاجئين السوريين، وهو الذي لم يتحمّس لثورات الربيع العربي.

يقع فهد الفانك في قناعاته هذه، وكثير مثلها، في مطارح مضادّة لقناعات كاتب هذه السطور، غير أنه في المقابل أحد الأساتذة المعلمين في كتابة العمود الصحافي، والذين أفدت منهم كثيرا، فأنت قد تكون مع الديمقراطية وتعجبك مقالةٌ ضدها جيدةُ الكتابة. وهذا مهمٌّ في عملنا في الصحافة، وفي صحافة الرأي والتعليق خصوصاً.

إيران والانتخابات العراقية

إياد الدليمي

تتصاعد حملة الاستعدادات للانتخابات البرلمانية في العراق، والمقررة في الثاني عشر من مايو/ أيار المقبل، ومعها يتصاعد أيضاً التدخل الخارجي والنفوذ الأجنبي في بلد بات محل استقطاب دول المنطقة عموماً، ناهيك عن الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية.

ومع كل انتخابات، يتجدد الحديث عن العامل الخارجي ودوره في صنع مستقبل العملية السياسية في العراق لأربع سنوات مقبلة. فالانتخابات في العراق لم تكن في أي يوم انتخابات العراقيين، بقدر ما كانت انتخابات العامل والنفوذ الخارجي، إلا أنها هذه المرة تبدو أكثر صراحة، ووقاحة إن شئت الدقة. في الدورات الانتخابية السابقة، كانت إيران، بحكم نفوذها وتغلغلها في العراق، لاعباً رئيسياً، فحتى الدور الأميركي كان يتضاءل إزاء الدور الإيراني، ولنا في انتخابات 2005 و2010 و2014 أمثلة واضحة، إلا أن انتخابات عام 2018 ستكون انتخابات الخارج بالدرجة الأولى، بعد أن بدأت أميركا حملتها الشرسة على إيران، ولو إعلاميا، فمنذ أن وصل دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، وهو لا يكف عن تهديده ووعيده لإيران.

كما ستشهد انتخابات هذا العام دخول لاعب إقليمي جديد الساحة العراقية، وهو اللاعب السعودي، الذي يبدو أنه، وبدفع من أميركا، بغرض تقليص النفوذ الإيراني في العراق، دخل الساحة ولو متأخرا، وهو ما تراه إيران وتراقبه عن كثب، وتغض الطرف عنه، لأنها تدرك أنها ليس في وارد الدخول في مواجهة مع أميركا حاليا؛ في هذه الأجواء العدائية لها داخل إدارة ترامب. ترى إيران أن انتخابات 2018 مهمة جدا لاستمرار نفوذها في العراق، فهي أولاً تريد أن تجري الانتخابات في موعدها، وهو ما أكدت عليه مراراً وتكراراً، ورفضت كل الدعوات التي خرجت من القوى السياسية السنية إلى التأجيل.

الأمر الآخر أن إيران تريد لهذه الانتخابات أن ترسخ قوى الحشد الشعبي المسلحة سياسياً، ولا بأس إن حاولت أن تدفع باتجاه أن يكون رئيس الوزراء من داخل هذه القوى السياسية التي شكلت حديثاً للدخول إلى الانتخابات، فالحشد الشعبي بمثابة الحرس الثوري العراقي، وهو يدين، في جزء كبير من تشكيلاته، بالولاء للمرشد الإيراني الأعلى، فهو جيش عقائدي، صرفت عليه إيران أموالاً طائلة، وحاربت به تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية، بل إنها مدت الحوثيين في اليمن بعشرات بل مئات من هذه الملشيات التي دربت جماعة الحوثي على كيفية إطلاق الصواريخ البالستية، واستهداف العمق السعودي.

ثالثا، يلعب المال الإيراني في هذه الانتخابات دوراً قذراً، وإذا كان هذا المال موجودا مع كل انتخابات، إلا أنه كان يوجه إلى القوى الشيعية، وليس كلها طبعا، أما في هذه الانتخابات، فإنه تجاوز القوى الشيعية ليشمل القوى السنية، وهو ما حذّر منه وزير الدفاع الأميركي، جيمس ماتيس، والذي صرح إن إيران تسعى بالمال إلى التأثير على الانتخابات العراقية، وقال إنه مال كبير جدا.

تريد إيران من خلال دعم بعض القوى السنية في هذه الانتخابات أن تحقق لنفسها نفوذا أكبر في داخل النسيج السني. صحيح أن مليشياتها، ممثلة بقوى الحشد الشعبي، موجودة في المدن السنية بعد تحريرها من «داعش»، إلا أنها تبقى قوى غريبة وغير مقبولة من السكان المحليين. وبالتالي، كان لا بد لإيران أن تبحث عن حلفاء لها من داخل تلك المنطقة، يؤمنون لها نفوذاً أقوى، في حال تعرّضت مصالحها في العراق لأي تهديد أميركي.

الأمر الرابع، أن إيران التي سمحت للسعودية بالدخول إلى العراق، تريد أن توصل رسالة إلى الرياض، وغيرها من العواصم العربية والإقليمية، أن أمر العراق محسوم، ولا مجال للدخول في سباق خاسر ضدها فيه. ومن هنا، رفضت إيران تحالف ائتلاف الفتح الذي يضم فصائل الحشد الشعبي من التحالف مع ائتلاف النصر، برئاسة رئيس الوزراء، حيدر العبادي، الذي تقف خلفه أميركا والسعودية وقوى إقليمية وعربية، خصوصا بعد أن اشترط العبادي أن يكون المرشح لمنصب رئاسة الحكومة بعد الانتخابات. أخيراً، من غير المستبعد، والوضع هكذا، أن تلعب إيران لعبتها الأهم، وهي ترشيح شخصية من داخل ائتلاف الفتح (قوى الحشد الشعبي) ليكون رئيسا للوزراء، خصوصا وأن هذا الترشيح يمكن أن يجد له قبولا؛ ليس من قوى شيعية وحسب، وإنما أيضا من قوى سنية، ارتضت لنفسها أن تمد يدها إلى المال الإيراني في لعبة الانتخابات.

(كاتب عراقي)

حراك الأردن... عن حاضر مهزوم ورجال الملك

مهند مبيضين

يُبدي الأردنيون اليوم إيماناً عميقاً بالدولة، ووجوب بقائها صامدة. ألقت رياح الربيع العربي التي خرجوا معها بين عامي 2011 - 2014 ظِلالا كبيرة على بلدهم المثقل بالتحديات، وفي نهايات الربيع العربي التي آلت إليها سورياً ويمنياً ومصرياً وتونسياً، دروس وعظات، لكن الأردنيين اليوم يعودون، بعدما نفضت الثورات العربية أوطانها، وأحالتها إلى فوضى ووعود بعودة الحراك الحريص على الدولة، الوطن، واستدعاء التاريخ إلى الراهن المليء بالجدل والغضب والوعود التنموية والإصلاحية المؤجلة، أو التي تأخرت، وفشل النخب.

المؤسسة الملكية اليوم أكثر رسوخاً من أي وقت، مهما سمعنا من مشاهد وشعارات وخروقات وسقوف عالية، فالملك يبدو مستعداً لإعادة الاستدارة إلى الداخل، والتحصن بالمجتمع، لكن حاشية متكلفة تعيق هذه الاستدارة، وتبحث عن مصالحها، كما يرى الشارع.

تزداد حاجة الحكم للاستدارة نحو الداخل، بعدما تجاوز الجوار العربي عن دور الأردن الذي كان يدافع عن قضايا العرب أمام الغرب، وبعدما انبرى قادةٌ عربٌ للتجرؤ على التفاوض بشأن المصير الفلسطيني المشترك أردنياً. آنذاك، حين شعر الأردنيون بأن ثمّة من يمدُّ يده في صحن القضية الفلسطينية، من غير «أهل الدار» الأردنية والفلسطينية، طار الملك إلى قمة التعاون الإسلامي، وصعدَ في الخطاب، لكنه ما لبث أن وجدَ نفسه وحيداً من دون صداقات الأمس في مواجهة أميركا «الترامبية» الواثبة نحو تصفية القدس، وبتأييد عربي.

هل كان الأردن قادرا على التصعيد في وجه الترامبية العربية الأميركية المشتركة، بعد قرار ترامب، وبعد ما وصلت إليه الرسائل العربية غير الداعمة؟ الجواب، لم يذهب الأردن أكثر مما ذهب إليه، إذ وجد أنه وحيد في صف عربي ممزّق، يهرول بفجاجةٍ نحو إسرائيل، وكان الأفضل للأردن أن لا يعيد التلويح كثيراً في مسألة الوصاية الهاشمية على المقدسات، وهو ما تمّ، وصار الشارع المتحرّك غضباً ضد الجيران العرب، وهم حلفاء الأمس في صف الاعتدال، يستعيد خروجه السابق في زمن الربيع العربي، وتعود الوقفات الاحتجاجية الناقدة للحكومات ويصل الأمر إلى الملك. وإذا سألنا لماذا هذه الانتقالة من القضية الأهم عربياً فلسطين، إلى المحلية المفرطة، لكان الجواب أن الأردن، من الناحية الداخلية، دمرت حكومته بقرارات رفع الأسعار كل ما بناه ملك البلاد في موضوع القدس. وهكذا استفاق الناس على نهار صعب اقتصاديا، وعلى أوجاع موروثة بالفساد والعجز وارتفاع الدين الذي تكافح حكومة هاني الملقي لتثبيته، وصار شماعة رفع الأسعار.

كانت صدمة القدس ثم الصحوة الشعبية منها بقرارت اقتصادية صعبة، وسقوط لمجلس النواب، وفشل في طرح الثقة بالحكومة، لكن الملك الذي وصلت إليه كل الفيديوهات، وكلام الناس الجارح، وافق على تعديل حكومة هاني الملقي، أملاً بأن يمتصّ التعديل السادس أزمة الحكومة التي تواجه تحدياتٍ كبيرة، وهنا يبدو الملك ما زال متمسكاً بخيار الملقي إلى حين.

لكن الأصعب هو رئيس الحكومة المتمسك حدّ التشبث في موقعه، كي لا يُقال إنه هرب من مسؤولياته، بعد القرارات التي اتخذتها حكومته، ومعه حق بذلك، وقد عبر عن مسؤولياته تجاه كل قراراته من دون مواربة وتجميل، لكنه وجد الناس متمسكين بالشارع والخروج في رد مماثل. وفي هذا الخروج، يجري استدعاء التاريخ والأبطال الوطنيين والشهداء، وصفي التل وحابس المجالي وهزاع المجالي وراشد الزيود ومعاذ الكساسبة وغيرهم، في مقابل رجال الملك.

ويجري استدعاء نماذج النزاهة في إدارة البلد من الشرفاء، ويصل الحد إلى تذكير قبيلة بني حسن بأنهم القبيلة التي شاركت مع صلاح الدين بتحرير القدس من الصليبيين. وفي الكرك تُستعاد ذاكرة «الهية» باعتبارها حركة مقاومة للحكم التركي، ويصبح لها ورثة وصفحة على «فيسبوك» بعوان ورثة «الهية». وفي السلط أيضا تجري المشهدية نفسها.

يُستحضر ذلك التاريخ المجيد كله لتعزية الناس بحاضرهم الذي يرون فيه، ومن خلال خطاباتهم الليلية، أنه يفتقد أي انتصار حكومي على الفقر أو البطالة أو الفساد، إنه حاضر مهزوم بامتياز. تعود فيه موجة من رسائل «واتساب» المرسلة بصيغة بياناتٍ تخاطب الملك بوجوب الإصلاح وتغيير بطانته، وتوظيف رصيد عمه الأمير الحسن الذي ينظر إليه شعبياً «العود»، أي الرجل الكبير الذي يعاد إليه بالأمر، وقديماً قالت العرب: «معاوية عود العرب».

هنا يشير رئيس الديوان الملكي، فايز الطراونة، أو يرتب زيارات للملك لتجمعات مع متقاعدين عسكريين وشيوخ قبائل، فلقاءاته أخيرا في الجنوب في معان والطفيلة والكرك وقبلها إربد، وما بينها السلط، مع نخب عسكرية، ثمّ مع وجهاء من بني صخر، القبيلة الأشدّ تحالفاً مع الدولة، منذ قيامها، وكذلك مع قبيلة الحويطات في معان، وهم أول من استقبل الهاشميين، في ثورتهم، تقول ضمناً إن الملك قادر على استعادة ورقة العشائر التي قيل إنها حمت الحكم مرات من السقوط في تاريخه المعاصر.

لكن الأزمة اليوم ليست مع الملك، ولا مع العائلة الهاشمية التي صاهرت الأردنيين، ولم تحتجب عنهم، ولم يُعرف عنها العنف، بل حولت الوطن الأردني إلى واحة يفيء إليها كل لاجئ وهارب بعرضه ودينه، وهو بلد الكفاءات، والوطن المتبقي وحيداً مكتملاً من دون حروب وتمزق، بعد مائة عام على ولادة أوطان بلاد الشام.

> ثمّة إدراك ملكي ووطني عام بأنّ الأردن مقبلٌ على خيارات صعبة

أزمة الأردن بنظر الشارع المُحتج هي مع رجال الملك وحكوماته، وبعض القيادات التي خطفت البلد، وخصوصا النخب النابتة حديثاً، والتي تثأر اليوم من كل أردني شريف، وشوّهت كل أردني محافظ، حتى يقال إنه لم يخدم أردني من طبقة المحافظين، سواء كان من أصل فلسطيني أو شرق أردني، في العمل العام، إلا وأخرجوه فاسداً، أو وسم بأنه خذل الملك وقصّر. ألم يَقُل عبدالله النسور عن حسين المجالي حين أقاله من وزارة الداخلية إنه «مُقصر»؟ ألم يَخرج خالد الصرايرة من قيادة الجيش أكثر حرجاً؟ ألم يُقَل إن عبدالرؤوف الراوبدة محافظ أكثر من اللازم ومتأخر عن الملك، ولا يحب الإصلاح، ألم يُقل إن عون الخصاونة يريد ولاية عامة ليست له؟ ألم يُعزل سليمان الحافظ من إدارة محفظة الضمان الاجتماعي لصالح سهير العلي القريبة من تيار الليبراليين؟ ألم يخرج محمد الذنيبات من وزارة التربية، بعد إصلاحات كبيرة، لصالح نفس ليبرالي أيضاً، حيث كانت معركة المناهج وسماً له؟ ألم يُقل إن طاهر المصري اتهم بأنه اشتكى ضياع حقوق الفلسطينيين لقائد عربي، وهو كلام عارٍ من الصحة؟ ألا يحسدون فايز الطراونة على صموده في رئاسة الديوان الملكي، ويقدحون فيه من زاوية أنه محافظ، ووقف أخيرا ضد تعديل مهم في مكتب الملك، ليأتي عناده بابن عائلة وذي صفات وطنية عالية في مقابل ما كان مطروحا من وجه ليبرالي، وهؤلاء كلهم رجال زمن الحسين والملك عبدالله، وهم وطنيون وغيارى على بلدهم وملكهم.

للأسف، هذا هو النقاش الذي يدور في المجالس الخاصة وبين النخب، وانتقل إلى الشارع. وفي الحقيقة ثمة نادٍ عنوانه رجال المال، يريد ضرب الملك بقواعده ورجال أبيه، وإقناعه بأن بعض الأردنيين لا ينفعون لزمنه. كل هذا وذاك يعيه الناس، وبات يعيه الملك الذي عرف ويعرف عسكريّ الأردن ومتقاعديهم حق المعرفة، ويدرك أن ثمة نخبا مالية تقول كلاماً معسولاً أمامه، وتذهب إلى السفارة الأميركية وتقول العكس.

يواجه الأردن اليوم أخطر أزمنته، وثمّة إدراك ملكي ووطني عام بأنّ البلد مقبلٌ على خيارات صعبة. لذا لن يكون هناك ترف بالانتظار، ويجب الاستعداد والحفاظ على التماسك والنسيج الوطني والحريات العامة وتبديل الخيارات في العلاقات السياسية الخارجية، وعدم اتباع سياسات الترضية. فالكرك، المدينة التي منها اليوم رئيس ديوان ملكي ورئيس مجلس نواب ونائب رئيس حكومة، ووزراء أربعة، وأعيان خمسة، على الرغم من كل هذا التمثيل لها، إلا أنها مثل شقيقتها السلط، الممثلة بالحكم والدولة أيضاً بحجم كبير، إلا أنهما في أعلى مراتب الغضب والاحتجاج، لكنه غضبٌ على نهج اقتصادي وسياسات حكومية، وحاشية يقال عنها إنها فاسدة، ونخب ليبرالية النهج ومتوحشة.

(كاتب وأستاذ جامعي أردني)

كاريكاتير — **عماد حجاج**

جنوب السودان والجامعة العربية

منى عبد الفتاح

بعد أيام من انفصال جنوب السودان عن الدولة الأم، في يوليو/تموز 2011، أعلنت جامعة الدول العربية أنّ ميثاق الجامعة ينص على ضرورة إقرار دساتير الدول، اللغةَ العربية لغة رسمية، لكي تنضم إليها. وهو ما لا ينطبق على دولة جنوب السودان، حيث رفضت السلطات الحكومية في جوبا إدراج العربية ضمن اللغات الرسمية في دستورها، مبرّرة بأنّها لا تربطها علاقة مباشرة مع العالم العربي؛ لأنّه لا يقع في محيطها. كما أنّ الشعور الشعبي تجاه القبائل العربية في شمال السودان ما زال راسخاً في الذهنية الجنوبية. تراجعت دولة جنوب السودان عن هذا كله، فأثارت مطالبتها بالانضمام إلى جامعة الدول العربية جدلاً أكثر مما أثاره انضمام الصومال وجيبوتي، على اعتبار أنّ لغتهما الرسمية ليست العربية، ولكن مجلس الجامعة رأى أنّ أصل الشعبين عربي، فقبِل عضويتهما. أما الوضع في حالة جنوب السودان فشديد التعقيد، إذ لن يتمكن مجلس الجامعة من إثبات عروبة لسان أو نسب أصل شعب الجنوب الزنجي امتدادا للأصل العربي.

بالنظر إلى ضرورة إقرار دساتير دول الجامعة العربية لغة رسمية، فإنّ هذا لا ينطبق على دولة جنوب السودان، فاللغة الرسمية منذ عام 1928هي الإنجليزية، واعترف بها لغة أساسية في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، وهي لغة التعليم والحكومة والأعمال. كما توجد في جمهورية جنوب السودان لغات أفريقية محلية عديدة، أما اللغة العربية فتستخدم باسم عربي جوبا، وقد تكونت في القرن التاسع عشر بين أحفاد العساكر السودانيين، وهي منحدرة من لغة قبيلة باري التي تستخدم على نطاق واسع.

الهدف الذي أعلنته حكومة الجنوب من أجل الانضمام رغبة جوبا في المشاركة بمداولات جامعة الدول العربية بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، وحتى يتسنى لها مراقبة الأوضاع في المنطقة العربية، والمساهمة في مناقشة القضايا الحيوية التي تهم مستقبل البلاد مع العالم العربي. ويمكن حصر الدوافع الأخرى في إطارين: اقتصادي، وهو يبرّر خطوة الحكومة التي تبحث عما يقيل عثرتها من العجز بالإيفاء بمتطلبات الحياة الكريمة لمواطنيها. وأقصر الطرق إن استجابت لأجندة بعض الدول الإقليمية هو الحصول على قروض ومساعدات مالية من الصندوق العربي للتمويل، بجانب جذب المستثمرين العرب. ولعلّ في تجربة السودان الاستعانة بالدول العربية لفك الحصار والعقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة عليه من الغرب، محفّزاً لذلك. الدافع الثاني سياسي، وهو أنّ الانضمام لجامعة الدول العربية سيقوي الموقف السياسي للرئيس سلفا كير، في الحرب بينه وبين خصومه المنشقين عن الحركة الشعبية لتحرير السودان. وفوق ذلك، تتوقع حكومة الجنوب أن تقف مجموعة الدول العربية في مجلس الأمن بجانبها، وتصوّت لصالحها فيما يتعلّق بقرارات ملف السلام، أو تجهض أي قرارات قد تقضي بفرض عقوبات عليها، بسبب ما ترتكبه من مجازر، وفشلها في عدم الوصول إلى سلام مع المتمردين.

ويمكن النظر إلى دولة جنوب السودان، مع وضع اعتبار لضعفها البائن، بأنّها تحركها مطامع الدول الأخرى، والمستفيد الأول من هذا الانضمام هو نظام عبد الفتاح السيسي في مصر. ففي الجولة الأفريقية لوزير الخارجية المصري، سامح شكري، الأسبوع الماضي، تم الإعلان عن إنشاء آلية للتشاور السياسي مع جوبا، ومقابلات تشمل لجنة تسيير الحوار الوطني هناك، ضمن أهداف تعزيز التعاون الثنائي، والتشاور بشأن ملفات إقليمية، خصوصا تطورات سد النهضة الإثيوبي. وقد تطورت علاقات مصر مع دولة الجنوب الجديدة إلى أبعد من تاريخ الدولة كجزء من بلد شقيق، فقد استضافت مصر قيادات من لجنة مبادرة الحوار الوطني في جنوب السودان، لتدريبهم على «الوساطة والتفاوض، وتنظيم الانتخابات، وإنشاء المؤسسات الوطنية».

> أغلب أعضاء الجامعة على علاقة بإسرائيل دبلوماسياً وسياسياً واقتصادياً، كدولة جنوب السودان

بإمكان مصر الاستفادة من انضمام دولة الجنوب لجامعة الدول العربية، خصوصا بعد أن أصبحت إحدى دول حوض النيل، وبالتالي، فإنّ توقيعها على اتفاقية عنتيبي 2010 التي ترفضها مصر سوف يؤثر سلباً على موقف القاهرة، في ظلّ حياد الخرطوم من الاتفاقية.

(كاتبة سودانية)

في حالة المواطن موسى المرشّح قسراً

عصام شعبان

لعل السؤال الأكثر تكرارا وتداولا في مصر، سواء في الأوساط المنخرطة في المجال العام أو غير المهتمة بالعمل السياسي، هو ما فائدة العملية الانتخابية التي تجري في مصر الآن، وما جدوى كل هذه الدعاية المكثفة للرئيس عبد الفتاح السيسي، والتى تغطي الجدران والشوارع بعبارات التأييد والمبايعة، ولماذا كل هذه المطالبات بالمشاركة في الانتخابات، وتجريم المقاطعة ومهاجمة الداعين إليها، إلى حد وصفهم بالخونة وأهل الشر.

تنبع أسس السؤال الاستنكاري لدى المتخصصين في الشأن السياسي وبين جموع المواطنين، من شكل العملية الانتخابية، وسماتها ومضمونها، والتي فقدت معناها، ووظيفتها، فالانتخابات التي تجري حاليا ليست أداة لانتقال السلطة، ولا تحمل تنافسا بين مرشحين، بالإضافة إلى أنها تجري في غياب للحد الأدنى من شروط إجرائها، وفى مقدمتها وجود مساحة من الديمقراطية، واحترام الحق في التنظيم والتعبير والاختلاف، بالإضافة إلى وجود كتل قادرة على عرض الأفكار والبرامج المغايرة، بالإضافة إلى غياب للأحزاب أو جبهات سياسية تمثل كتلا جماهيرية متباينة، تطرح كل منها مرشحها، وتتنافس فيما بينها للوصول إلى السلطة، وفى ظل هذا المشهد لا معنى للانتخابات، ولا مصداقية لها، ولا جدوى تُرجى منها.

عرفت مصر تنافسا سياسيا للوصول إلى البرلمان، في فترات متنوعة في تاريخها الحديث، أبرزها معارك وصول حزب الوفد إلى رئاسة الحكومة، كما شهدت مصر معارك شعبية من أجل كتابة دستور يمثل المصريين، وتصدت الحركة الوطنية لحكومة إسماعيل صدقي، وطالبت بإسقاط دستور 1930، وعودة دستور 1923، وقاطعت انتخابات عام 1931، وانتصرت إرادة الشعب بعودة دستور 1923، والذى كتب عقب ثورة 1919. وعرفت مصر، بفضل ثورة يناير، أول انتخابات رئاسية حقيقية، تنافست فيها تيارات اليمين الديني، واليسار، وكذلك القوى التقليدية المنتمية لدولة حسني مبارك، وتقاسمت تلك التيارات أصوات المصريين.

قبل فتح باب الترشح لانتخابات الرئاسة 2018، استأثرت السلطة بوضع قواعد هذه الانتخابات وخطواتها الإجرائية، وقبلها بأربع سنوات، وضعت السلطة بشكل تدريجي حواجز للفعل السياسي، ليظل صوتها الوحيد المسموع، ولكي لا تتوفر فرص مشاركة لغير ممثلها، بل منعت كل من تقدّم للمنافسة في الانتخابات بمناوراتٍ متعدّدة الأوجه، تحمل معاني السلطوية والاستبداد وممارساتها.

كتلة المعارضة الرئيسية المتمثلة في الإخوان المسلمين تم استنزافها سياسيا وماليا وتنظيميا، وهى غير راغبة في خوض الانتخابات، بوصف أنها ترى نفسها الأحق بالسلطة، وأنها أبعدت بعد حراك 30 يونيو، كما أنها أصبحت بعد تجربة إخفاقها في الحكم، وبعد ارتباكها وتخبطها بعد 30 يونيو، أضعف من أن تقدم بديلا سياسيا. أما باقي الكتل السياسية فقد حاولت تقديم مرشحين لها، قدّمت مجموعات يسارية وشبابية المحامي خالد علي، بينما قدمت القوى التقليدية المحافظة والمنتمية إلى جهاز الدولة مرشحين، أحمد شفيق آخر رئيس وزراء عهد مبارك، والفريق سامي عنان. ويمثل الاثنان كتلا سياسية واجتماعية غير راضية عن عبد الفتاح السيسي، وترغب في وجود ممثل لها، ويعكس ترشحهما حالة شرخ لحق ببنى السلطة التي كانت موحدة في 2014. واصطفت مع المرشحين بعض القوى السياسية، رغبة في الانعتاق من حكم النظام عبر الانتخابات، أو منافسته على الأقل وعقلنته، والحد من هيمنته، لكن المرشحيْن، شفيق وعنان، تم التضيق عليهما ثم منعهما من خوض الانتخابات. وضع شفيق قيد الإقامة الجبرية أسبوع في فندق، وما زال سامي عنان قيد الحبس والتحقيق، وظل خالد علي مرشحا محتملا وحيدا، حتى اختار الانسحاب بعد اتضاح نوايا السلطة بشكل كاشف، بأنها غير راغبة في إجراء انتخابات حقيقة، ولن تسمح لأي مرشح في طرح رؤيته، والسماح له بالحركة في إطار تنافسي.

بقي السيسي مرشحا وحيدا، ما أظهر السلطة في مشهدٍ محرج خارجيا، فذهبت تبحث تحت ضغط تحسين صورة النظام عن شكل انتخابي، يخرجها من عملية الاستفتاء، وهو ما كان سيعود بالزمن إلى تاريخ امتد من تأسس جمهورية يوليو 1952، وحتى انتخابات رئاسة الجمهورية عام 2005، والتي سمح فيها مبارك، تحت ضغوط أميركية بإجراء انتخابات رئاسية، ترشح فيها المعارض أيمن نور رئيس حزب الغد، وبعض رؤساء الأحزاب التي كانت تخوض الانتخابات ديكورا مكملا لتنصيب مبارك فترة رئاسية جديدة.

المشهد اليوم أقل صدقا من مشهد أول انتخابات 2005، فأيمن نور كان يخوض المعركة ببرنامج ورؤية، وطموحا في التغيير، قد لا تحققه نتيجة الأصوات التي سيجمعها في الصناديق، لكن الانتخابات ستساهم في تجميع كتل شبابية وجماهيرية رافضة استمرار نظام مبارك، ويخلق من هذه الكتلة جبهة معارضة تحت قيادته. استطاع نور، وعلى الرغم من التزوير، الحصول على نصف مليون صوت، وحصل مبارك على ستة ملايين من أجمالي سبعة ملايين، وجاءت ثورة يناير لتقطع فترة الحكم الخامسة قبل أن تكتمل.

اليوم يقف المواطن موسى مصطفى موسى، أحد مؤسسي حزب الغد، والذي سبق وساهم في شق صفوف هذا الحزب، وحاول حرق مقره الرئيسي، ليُحدث مشهدا بائسا بترشيحه في الانتخابات الرئاسية بأمر السلطة. انتقل موسى جغرافيا من مقر حزب (غد أيمن نور) في ميدان طلعت حرب إلى مقر حملته الرئاسية (غد موسى) في شارع صبري أبو علم في القاهرة، صحيح إن المسافة اقل من 500 متر بين المقرين، إلا إن حجم التغير في الأدوار كبير، بحكم المصادفات التي لم تجد فيها السلطة شخصية أكثر طواعية واستجابة لأوامرها منه، بالإضافة إلى دعائم قيامه بهذا الدور، بحكم سابق المعرفة التي يمكن وصفها بالعلاقة التاريخية بين موسى وأجهزة الدولة، كما أنه من «المواطنين الشرفاء» الذين يؤيدون عبد الفتاح السيسي.

تثير حالة المواطن المصري موسى مصطفى موسى الذي تلقى تعليمات لخوض الانتخابات، وجمعت له الدولة توكيلات النواب للترشيح الشفقة، فهو يعلم أن المشهد مصنوع تماما، ولا أحد يحترم دوره، حتى الذين يدعون إلى المشاركة ليل نهار، سواء من خلال لافتات التأييد أو مؤتمرات الحشد الجماهيري، أو حتى المشايخ والدعاة ورجال الدين المسيحي الذين وظفتهم السلطة لخدمتها.

تعرف بلادنا العربية ظاهرة المرشح المبتز، الذي يعلن نيته للترشح، ليحصل على رشوة من المرشح الأوفر حظا في الفوز. وسرعان ما ينسحب المرشح إياه، ويعلن تأييده المرشح الذي يقدر انسحابه بالمصري «يعرقه»، وهو الدور الذي يلعبه بعض السماسرة في المزادات، للحصول على مكاسب من دون مجازفة، لكن موسى لم يقرّر الترشح من نفسه، ولا يستطيع التهديد بالانسحاب، ولا يبيع أو يشتري. لا يرى المواطن المرشح قسرا، موسى مصطفى موسى، خجلا في إعلان أن الصحافة تجامله على حساب السيسي، ولا يستطيع، في هذه الوضعية، أن يقدم شيئا في أحاديثه للإعلام، على الرغم من كثافة طلباتهم بتقديم خطاب جاد. وحين ترسل إليه الكاميرات إلى مقر حملته، فوجئ أحيانا بأنه مشغول بمتابعة أعمال شركته. وكان مشهدا كاشفا أن موسى مصطفى موسى استطاع تجميع 25 فردا لتأييده في وقفة أمام مقر حملته، لم يجد ما يقوله أمام الكاميرات سوى مهاجمة الداعين إلى المقاطعة والهجوم على أهل الشر، مكرّرا خطاب السيسي عن دور المشاركة في الانتخابات الذي يقوّي الدولة ويدعمها. على جانب آخر من الوقفة المؤيدة لموسى، كان أحد المشاركين في الوقفة يرد على سؤال لصحفي، مؤكدا أن صوته للسيسي، على الرغم من أن موسى ابن عمه.

> لا يرى المواطن المرشح قسراً خجلاً في إعلان أن الصحافة تجامله

(كاتب مصري)

النظام السياسي التونسي مهدّد

صلاح الدين الجورشي

أصبح الانتقال الديمقراطي في تونس مهددا أكثر من أي وقت مضى، والأزمة السياسية والاقتصادية تزداد حدة يوما بعد يوم، ما رفع من درجات القلق الجماعي لدى عموم التونسيين، بقطع النظر عن مواقعهم الاجتماعية، ومراتبهم العلمية والإدارية. ففي كل يوم، يستيقظ الناس على أخبار غريبة ومخيفة، كأنها نواقيس تنذر بنهايات غير مطمئنة. .. هذه عينات فقط لإدراك حجم المخاطر التي تهدد التجربة التونسية.

لا تزال الشبكة، التي قيل إن رجل الأعمال شفيق جراية يقودها، تكشف عن أسرار أشبه بما حصل في قصص المافيا الإيطالية. هذه الشبكة المتهمة بالتآمر على أمن الدولة، ومن آخر أخبارها اختفاء وزير الداخلية السابق، محمد الناجم الغرسلي، الذي رفض تسليم نفسه إلى القضاء. في خطٍّ موازٍ تمت أخيرا إقالة كاتب الدولة للأمن الوطني لأسباب بقيت غامضة، وتسربت أخبار عن وجود خلافات حادة بين وزير الداخلية الحالي ورئيس الحكومة. ويجري حاليا تبادل تهم بين عدد من مكونات هذه الوزارة، حيث قامت بعض النقابات الأمنية بتصعيد مفاجئ، وعاد الحديث بقوة عن ضرورة إبعاد المؤسسة الأمنية عن التجاذبات السياسية. كما تسربت أخبار غير مؤكدة عن إجهاض «محاولة كانت تهدف إلى تغيير النظام بطرق غير عسكرية».

فجأة، قرّرت قيادة اتحاد الشغل إطلاق النار على رئيس الحكومة وفريقه، حيث طالب الأمين العام للاتحاد بتغيير عدد من الوزراء. وهو ما دعت إليه أيضا أحزاب مهمة، مثل نداء تونس الذي ينتمي إليه يوسف الشاهد.

دعا رئيس الجمهورية إلى اجتماع الموقعين على إعلان قرطاج الذين يفترض فيهم أن يكونوا الحزام السياسي للحكومة، لكن النقاش اتجه نحو تغيير الشاهد الذي تعرض للنقد حتى من قبل منظمة الأعراف. وفي الأخير اقترح السبسي تشكيل لجنة تتولى وضع الأولويات وتقترح أسماء لوزراء محتملين. وهكذا وجدت حكومة الشاهد نفسها بلا سند ينقذها من مصير مجهول. الاستثناء الوحيد هو حركة النهضة التي لا تزال تتمسك بالحكومة على الأقل إلى ما بعد الانتخابات البلدية. وهو ما جعل الاتحاد يعتبرها حكومة تصريف أعمال، فيرد عليه الشاهد بأنه لا يزال يتمتع بكل الصلاحيات، وأن التعديل غير وارد قبل الانتخابات البلدية، مؤكدا عزمه على القيام بالإصلاحات الكبرى خلال السنة الجارية، لإخراج الاقتصاد من عنق الزجاجة.

نكتفي بهذا القدر من الأحداث والأخبار التي جعلت المواطنين في حيرةٍ من أمرهم. ماذا يحدث؟ ومن يريد أن يدخل البلاد في دوامة عدم الاستقرار، وخصوصا أن المؤشرات الاقتصادية الأساسية تنذر بحلول كارثة غير مسبوقة في تاريخ البلاد؟

هنا عاد الجدل بشأن النظام السياسي الذي انبثق عن دستور 2014. هذا النظام الذي حال دون أن يحتكر أي طرف القرار السياسي، ما أدى إلى تقاسم السلطات وأوجد نوعا من التوازن، أدى، في النهاية، إلى تعثر الإرادة السياسية وعدم القدرة على تحميل المسؤولية بين شركاء السلطة التنفيذية. ولهذا، توجد اليوم رغبة لدى بعضهم، وخصوصا رئيس الجمهورية، في تقديم اقتراح يهدف إلى تعديل النظام، لكي يصبح رئاسيا بعد أن كان خلال السنوات الأخيرة شبه برلماني. وقد يفتح جدلا واسعا بشأن تغيير نظام الاقتراع الذي حال دون انفراد حزب واحد بالسلطة التنفيذية، من خلال حصوله على أغلبية، ولو ضعيفة داخل البرلمان.

فخلال صياغة الدستور، تمسكت حركة النهضة، من دون بقية الأحزاب، بأن يكون النظام البديل برلمانيا، كما هو الحال في معظم الديمقراطيات. وبرّرت ذلك بالتجربة التونسية التي جعلت من رئيس الدولة قوة قاهرة فوق بقية المؤسسات. لكن التجربة الحالية تضع البلاد أمام مخاطر حقيقية تحول دون الاستقرار السياسي الضروري. هناك من يعتبر أن الأزمة ليست في النظام السياسي، وإنما في النخبة المتصارعة حتى الموت من أجل الانفراد بالقرار. لا أحد يستطيع أن يحكم، لأنه لا يملك جميع خيوط القرار. غير أنه في المقابل ما الذي يضمن أن لا يؤدي جمع الصلاحيات في جهة واحدة وقوية إلى استبداد جديد؟

بريطانيا بعد الضربة الكيماوية

فاطمة ياسين

في العالم الذي تملؤه القوانين الدولية، يُستخدم الكيماوي من جديد، ليس في الغوطة هذه المرة، ولا في خان العسل، ولا فوق أي من الأراضي السورية، إنما في الجنة الأوروبية، وفي جزيرتها العظمى بريطانيا، يُستخدم السلاح الكيماوي هناك، وهناك أيضاً، كما هو الحال في سورية، تبدو الأيدي مشلولةً وغير قادرة على فعل شيء.

يكاد فعل استخدام الكيماوي أن يكون يقينياً، وتقول التقارير إن غاز الأعصاب هو ما استخدم لمحاولة قتل رجلٍ وابنته كانا يتجولان في شوارع المملكة العظمى، تحتار رئيسة الحكومة، تيريزا ماي، ماذا تفعل، وهي المكلفة سياسياً وأخلاقياً بالرد على هذا الهجوم، فلا تجد إلا عقوبة هزيلة، تشبه رفع الأيدي بالاستسلام، وكل ما استطاعت أن تفعله هو إبعاد ثلاثة وعشرين جاسوساً «مرخّصين» بصفتهم دبلوماسيين يعملون في لندن، من دون أن يكون هذا الإبعاد قادراً على التأثير في عمل الجاسوسية العميقة، والتي تجند روسيا لأجلها الآلاف، وتدسّهم خلسة في المجتمع البريطاني.. ولكن العقوبة شُددت إلى حد امتناع العائلة المالكة، ووزراء الحكومة البريطانية، عن حضور مباريات كأس العالم المقرّرة إقامتها في روسيا هذا العام.

يبدو البيان الرباعي الذي صدر بشكل مشترك عن المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وأميركا تضامنياً بالدرجة الأولى، ويعكس تكتلاً بطريقةٍ ما في وجه الدولة التي تستخدم سلاحاً محرّماً، ولكن مفعوله موضعي، ذو نصف قطر ضئيل، وقد يجد طريقه بسرعة إلى الأرشيف.

الإجراء الدبلوماسي البريطاني المحدود، والذي قابلته روسيا برد فعل مشابه، ضعيفُ التأثير، ولا يعكس فداحة استخدام السلاح الذي حرّمته المواثيق الدولية، والإنكار الذي تبناه الروس في امتلاك سلاح مماثل، وهو السلوك نفسه الذي يتبناه حليفهم في دمشق، يدل على أن الإنكار يفيد أحياناً في محو ارتدادات الجريمة.

في الوقت الذي يتحضر الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، للفوز مرة أخرى بكرسي الرئاسة، يحدث الرد البريطاني الذي لن يؤثر بالطبع على الحملة الهادئة الواثقة التي يقودها بوتين للبقاء في الكرملين. على العكس فقد يستثمر بوتين مثل هذه الحوادث على طريقة زعماء دول العالم الثالث الذين يفاخرون بالعداء لأميركا وبريطانيا، ويتخذون من مثل هذه المواقف دلائل على أنهم يقفون في الجانب الصحيح، فقد قال المتحدثون باسم روسيا وبوتين في بياناتهم للشعب الروسي إن هذه الاتهامات تعتبر هجوماً خطيراً على روسيا، ومن المؤكد أن الرد المبين على مثل هذه الهجومات هو التصويت بكثافة لمن يقف في وجه هذا الهجوم، وهو السيد بوتين بالطبع!

يتقوى الموقف الروسي في مواجهة موقف أوروبي متردّد، فعلى الرغم من التضامن الرباعي، إلا أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد يجعل الجسد الأوروبي المنفصل عن بريطانيا بطيء التفاعل، ما يقوض أي أمل في جعل هذا الهجوم مَدخلاً لتشكيل جبهة أوروبية موحدة وقوية ضد روسيا.

يمكن أن تنضم هذه الحادثة للسجل السيئ لتيريزا ماي من حزب المحافظين، فمنذ وصولها إلى السلطة، وحزبها في تراجع، وأداؤها السياسي يزداد اضطراباً، ومؤشرات الاقتصاد تستمر في الهبوط. قد يصطف مجلس العموم وراءها في هذه اللحظة السياسية، كي تبدو البلاد موحدة في وجه هجوم كيماوي شن عليها، لكن الاختلاف سيأتي فيما بعد، حين يوضع الرد موضع التنفيذ، وبعد استيعاب الرد المعاكس الروسي، عندها قد ينفرط هذا التجمع بالسرعة التي بدأ بها، خصوصا بعد أن تعجز رئيسة الوزراء عن حشد تجمع معقول لمواجهة الروس، وتظهر وحيدة من دون أن يبقى في يدها سوى بيان التعاطف الرباعي، أما الخاسر الأكبر وقتئذ فهو العائلة المالكة البريطانية التي سيكتفي أعضاؤها بمشاهدة مباريات فريقهم الوطني عبر خدمة «بي إن» التي تمتلك حصرياً حق نقل مباريات كأس العالم.

نحو نموذج أمني جديد في المنطقة

محمد جواد ظريف

وضعت الهزائم النكراء التي مُني بها تنظيم داعش في العام الأخير حداً لمشروع الدولة الإسلامية في العراق والشام، وأجهضت على الأرض، وبشكل جدي، تيار التطرف والعنف، بعد أن جر منطقتنا إلى إحدى أكثر الحقب التاريخية خسراناً ودماراً. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال أنشطة الإرهاب والتطرف قائمة، وتشكل تهديداً للمنطقة وللعالم، نظراً لشبكاتها المنتشرة على نطاق واسع في شتى بلدان العالم.

لا يزال الحؤول دون اتساع رقعة التطرّف يحتل مقام الأولوية في سلم الاهتمامات. وها نحن قد تخطينا، وعلى الأرض، تحدّي الدولة الإسلامية المصطنعة في العراق والشام، إلا أن ثمة مسافة بعيدة تفصلنا عما نتوخّاه من ظروف أمنية مستتبة. وما نواجهه نحن، وسائر اللاعبين الإقليميين في هذه الحقبة التاريخية، يتمثل في ثلاثة تحديات أساسية: الإدراك الصائب للواقع الراهن. بلورة قناعة مشتركة للوضع المنشود للمنطقة. السبل الكفيلة ببلورة هذا الوضع. على أن من شأن تجاوز هذه التحديات على النحو المؤمل تأمين مقومات الرخاء والأمن والأمان لأبنائنا.

لفكرة «المنطقة القوية» جذور في الرؤية الاستراتيجية التي تتمتع بها الجمهورية الإسلامية الإيرانية إزاء محيطها الإقليمي، وتعني القبول بمبدأ تأمين المصالح الجماعية، وضرورة احترامها وتعميم مبدأ الربح لكل الأطراف في المنطقة، ونبذ دوافع التفوق والنزعات التسلطية وإقصاء سائر اللاعبين. وعليه، سيتوقف تأمين مصالح أي من دول المنطقة على تأمين مصالح جميع الدول فيها. ومع أن التنافس بين البلدان على خط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا بأس فيه، إلا أن العمل على النزوع للتسلط واستبعاد الخصوم للتحول إلى قوة طاغية لا يعد فقط أمراً بعيد المنال، بل سيثير أجواء من التوتر، فضلاً عن تعذر تطبيقه من حيث المبدأ.

كما إن هذا النوع من التنافس لن يؤدي إلا إلى بلورة حلقة مفرغة وهدامة، لا تنتج سوى التوتر المزمن والنزاع الدائم. من هذا المنطلق، يجب الكف عن ممارسة السياسات الهدامة، وصولاً إلى قناعة مفادها: إن في مقدورنا، نحن المسلمين، وعلينا أن نسعى إلى تحقيق الاستقرار والأمن والسلام والنمو الاقتصادي في منطقتنا.

وحيث تواجه منطقتنا أنماطاً من المشكلات، كالإرهاب والأزمات البيئية وازدياد حالات الهجرة وما شاكلها، فإن سباق التسلح الهدام وإيجاد أجواء التوتر بين البلدان الجارة هو بمثابة تحميل شعوب المنطقة مزيداً من الأعباء والتكاليف، في الوقت الذي بلغت معدلات النفقات العسكرية لجيراننا في منطقة الخليج الفارسي أعلى مستوياتها عالمياً، مقارنة مع إجمالي ناتجها المحلي. ولن تؤدي هذه السياسات إلا إلى تكريس التوتر وعدم الثقة، بالإضافة إلى هدرها الثروات الحيوية في المنطقة، وتكديس خزائن الناهبين من صناع الأسلحة، الأمر الذي لن يتكلل إلا بمزيد من المغامرات الكارثية، والنزاعات المدمرة، ما لن يدع أمامنا من سبيل سوى البدء بتفعيل سياسات بناء الثقة والطمأنينة، واعتمادها على صعيد المنطقة. ونظراً إلى الواقع السائد في عالمنا المترابط، والظروف التي تعيشها منطقتنا، والخليج الفارسي تحديداً، فإن الآليات التي كانت تتبع قديماً لبلورة التحالفات قد بطل مفعولها وتلاشى تأثيرها. وبالتوازي، فقد مهدت بعض التباينات الديموغرافية والقدرات الاقتصادية والعسكرية لإثارة هواجس أمنية دائمة لدى البلدان الأصغر حجماً ودفعتها إلى الاعتماد على قوى أجنبية، والعيش في أوهام شراء الأمن، أو توريده من خارج المنطقة.

تتمثل آلية الخروج من هذه الدوامة العبثية والخطرة في استحداث شبكة أمنية، يساهم فيها جميع بلدان المنطقة، في إطار أسلوب عمل مشترك، يتطلب التزام دول المنطقة بثوابت وقواعد مشتركة، مثل مبدأ المساواة بين الدول، وعدم اللجوء إلى التهديد أو القوة، وحل الخلافات بالطرق السلمية، ومبدأ احترام وحدة التراب، وعدم تدخل أي دولة في شؤون الدول الأخرى، واحترام حقها في تقرير المصير.

وقد نجحت هذه التجربة في مناطق أخرى، اختبرت فيما بينها سنوات من الحروب وسفك الدماء، على الرغم من أن مصالحها المشتركة، على الصعيدين السياسي والاقتصادي، كانت أقل بكثير مما تتمتع به بلدان منطقتنا. وعليه، ليس ثمة دليل لفقدان الأمل في إمكانية نجاح هذه التجربة في منطقتنا.

لا تصبو الشبكة الأمنية إلى استبعاد الاختلاف في الرؤى، أو غض الطرف عن المشكلات التاريخية، بل هي أسلوب يحول دون تزايد النزاعات والتحالفات المرحلية العقيمة. وفي هذا السياق، تعكف جميع بلدان المنطقة على اتخاذ الشبكة الأمنية ركيزة وقاعدة للتعاون من أجل بلورة تدابير مستدامة تحصّن الأمن الإقليمي. وانطلاقاً من هذه الرؤية، يتعذر تعريف أو ضمان أمن دولة، أو مجموعة من الدول، بمنأى عن أمن الآخرين. لذلك ينبغي التخلي عن الأطروحات القديمة العقيمة، لتحل محلها آليات تشخص، بل وتنتج مجالات للتلاقي في إطار المصالح المشتركة، وتسهم في تعزيز فرص التعاون بين بلدان المصالح المشتركة، وتفعيل الحوار في حال تباين وجهات النظر، وحدوث خلاف بشأن تلك المصالح.

> علينا التحرّك في ظرفنا الراهن، وأكثر من أي وقت مضى، نحو الحوار واتخاذ خطوات بناء الثقة

ولبلوغ الاستقرار واستتباب الظروف الأمنية المطلوبة، علينا التحرّك في ظرفنا الراهن، وأكثر من أي وقت مضى، نحو الحوار واتخاذ خطوات على صعيد بناء الثقة وتعزيزها. فنحن في غرب آسيا نعاني من تدني فرص الحوار والتفاهم على المستويات كافة، وحكوماتنا بحاجة إلى بلورة أشكال من الحوار المطمئن، أكثر من قبل، كي تحقق إدراكاً متبادلاً، وتتعرّف كل منها على الأخرى. وبفضل هذا الحوار، سيتضح أن لجميعنا حالات قلق ومخاوف وطموحات وتمنيات متماثلة نوعاً ما. وبإمكاننا، بحكم الجغرافيا والمشتركات التاريخية والثقافية والدينية، تسخير أوجه الحوار والتعاطي الإيجابي لما فيه مصالح شعوبنا. في وسع هذا الحوار، بل يجب أن يحل محل التراشقات اللفظية، والبيانات الدعائية، غير المجدية، والتي نتخاطب بواسطتها عبر وسائل الإعلام.

الحوار هو أحدى أهم الوسائل الكفيلة بإزالة مناخات عدم الثقة، لكن الحاجة تبرز أحياناً، إلى جانب الحوار المباشر، لاتخاذ تدابير ما، للحد من أجواء القلق السائد. لذلك، يجب أن يقترن الحوار بتدابير لا غنى عنها، على صعيد بناء الثقة، يتصدرها تبادل المعلومات في شتى الميادين، كما إن تحاشي حالات سوء الفهم وتجنب التصرفات المثيرة للتوتر تدخل، هي الأخرى، في عداد الأهداف الرئيسة لتلك التدابير. علاوة على ذلك، ثمّة عوامل أخرى في مقدورها أن تمهد لأرضية خصبة، تفضي الى اعتماد إجراءات مطمئنة، تتمثل في تعزيز التواصل بين الشعوب، كتشجيع السياحة والتعاون في المجالات المشتركة؛ الاقتصادية والتجارية بوجه خاص. كما يمكن أن تتصدر جدول أعمال أية مباحثات مواضيعُ مثل تشكيل فرق عمل مشتركة في شتى الحقول، بدءاً من السلامة النووية، ومروراً بإدارة التلوث البيئي والكوارث الطبيعية والزيارات العسكرية المشتركة، والإشعار بإجراء المناورات العسكرية قبل إطلاقها، واعتماد الشفافية في مجال التسلح، وتقليص النفقات العسكرية، وصولاً إلى اعتماد معاهدة عدم الاعتداء.

(وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

عن اللامساواة والثورة

سمير سعيفان

كنتُ أظن، كغيري من ماركسيين، أنني أعرف ما هي الثورة، فقد قرأت عن الثورتين، الفرنسية والصينية، وعن ثورة أكتوبر وثورات عالمية في كوبا وفيتنام، وعاميات سورية ولبنان في القرن التاسع عشر، وقرأت في السياسة والاقتصاد والمجتمع والأدب والتاريخ وغيرها. وكنت أختزل معرفتي بالتنظير الذي قدّمه لينين، قائد أشهر ثورات القرن العشرين، فقد كنت أردّد التصور النظري عن الظرف الثوري الذي يؤدي الى ثورة وعوامله ثلاثة: بلوغ الجماهير وضعًا من البؤس والقهر لا تستطيع تحمله وتبدي استعدادها للثورة. سلطة عاجزة عن تلبية مطالب الشارع ومعالجة المشكلات التي تواجهها. حزب ثوري قوي يطلق الثورة ويقودها وينظمها كي لا تتحول إلى فوضى.

ولكن حين شبت ثورات الربيع العربي بتعقيداته، اكتشفت، كغيري، أنني لا أعرف شيئًا عن الثورة، فالفرق بين هذا التصور النظري والواقع كالفرق بين تعلم السباحة على الورق والتخبط في الماء.

لا أحد يعرف متى تقوم الثورات، بل من الصعب تحديد الأسباب المباشرة لتفجّرها، على الرغم من أنه يمكن إعداد دراسات كثيرة تبيّن، بالوصف والوقائع والأرقام، تدهور أوضاع الناس المعيشية، ومستويات انتشار الفساد ومكامنه، أو بؤس الواقع السياسي المحكوم بالاستبداد أو غيرها من أسباب تدفع الناس نحو الثورة. لكن على الرغم من ذلك، لا تنطلق الثورة، بينما قد تأتي حادثةٌ تبدو ثانويةً فتشعل لهيبها. الربيع العربي أطلقته حادثة صغيرة، هي أن مواطنًا في بلد عربي أحرق نفسه، فأشعل سلسلة من الثورات. وكان لهذا الأمر أن يمر بسهولة ويسر، إذ يموت يوميًا كثيرون من دون أن يؤدي ذلك إلى ثورة، لكن ظرف حادثة محمد البوعزيزي اختلف، والأهم أن سبب البوعزيزي المباشر كان العمل وضيق مصدر العيش أمامه، والسلطة السياسية كانت السبب في هذا الضيق، إذ منعته من بيع الفاكهة على عربته، ثم جاء امتهان كرامته، عندما صفعته شرطية البلدية، خصوصًا أن الصفعة جاءت من امرأة، وهذه خصوصية عربية، فأحرق ذاته، فأشعل فتيل ثورات ربيع عربي افتقدت إلى الحزب الثوري، وإلى التنظيم والقيادة، فكانت أشبه «بالقومة» أو «العامية».

من أهم الدروس التي تحققت منها كغيري أن الثورات تنفجر عندما تغلق سبل التغيير التدريجي، فيتراكم الغضب، وأن الثورات تفتح آفاق المستقبل، لكنها قد تتحول إلى كوارث أحياناً عندما يسعى بعضهم لتحويل مياهها إلى طواحينه، كما فعلت قوى الإسلام السياسي ومن يقف وراءها بثورات الربيع العربي، فخرّبتها، أو عندما يعمل بعضهم لتحويلها إلى كوارث، لتكون درسًا لشعوب أخرى كي لا تثور. ولكن أياً كان مصير الثورات، فإن ما بعدها لن يكون كما قبلها.

اللافت في الثورات هو التركيز على الأسباب السياسية وعسف السلطة ومطلب الحرية، وقليلاً ما يُمنح الاقتصاد أهميةً في صنع الثورات. فمشاركة الحشود الغاضبة هي ما تصنع ثورة، وليس نظريات النخب وتحليلاتهم. ويكمن مصدر غضب الحشود في البطالة وفقدان فرص العمل وتدني الأجور وشروط العمل المجحفة وشعور رب الأسرة بالعجز عن تأمين سكن جيد لعائلته ومدارس لأبنائه وعلاج طبي لأفراد أسرته وتأمين مستوى حياة مقبول لهم، وابتزازه من جهاز بيروقراطي فاسد، وهو يرى غنىً فاحشاً لفاسدين، يهرّبون ثروات وطنه إلى الخارج، إضافة إلى تعسّف أجهزة الدولة ضده، وهدر كرامته والاعتداء على حرياته العامة، بينما يُقارن وضع بلده مع بلدان متقدمة. كل هذا سيجعله أشبه بقنبلة موقوتة مستعدة للانفجار، ولا أحد يعلم متى تنفجر، لكنها انفجرت في ديسمبر/ كانون الأول 2010. فلم يكن حادث البوعزيزي ليحدث كل هذا الانفجار، لولا الغضب المتراكم، فالملايين التي خرجت إلى الشوارع تتشكل من هؤلاء الغاضبين. ولهذه الأسباب، وتحريضات السياسيين وكتابات المثقفين و«مؤامرات الخارج» لن تلقى أي تأثير ما لم يكن الغضب، وقد بلغ في الناس مبلغه، فاحذروا اتساع اللامساواة في توزيع الدخل والثروة.

جاء في تقرير لمصرف «كريدي سويس» في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي أن 1% من سكان العالم يملكون نصف ثرواته. وبحسب تقرير لمنظمة أوكسفام البريطانية، كانت ثروة أغنى 65 ثرياً في العالم سنة 2016 (ممتلكات وليس الدخل) تعادل ثروة النصف الأفقر من سكان الأرض. وبيّن «تقرير اللامساواة في الدخل والثروة في العالم لعام 2018» الذي يصدر عن «مدونة اللامساواة في الدخل والثروة في العالم»، أن اللامساواة اتسعت في كل مناطق العالم في العقود الأخيرة. وكانت أعلى مستوياتها في الشرق الأوسط وأضيقها في أوروبا، فأوروبا اليوم هي، نسبيًا، الأكثر عدلًا على وجه الأرض، وليست الصين «الشيوعية»، ولا روسيا التي كانت «شيوعية».

> قد تتحول الثورات إلى كوارث أحياناً عندما يسعى بعضهم لتحويل مياهها إلى طواحينه

اليوم تبلغ حصة شريحة الـ 10% الأعلى دخلاً من إجمالي الدخل الوطني في: أوروبا 37% وفي الصين 41% وفي روسيا 46%، الولايات المتحدة 47%، الهند 55%. أما في الشرق الأوسط فتبلغ حصة هذه الشريحة أكثر من 60 - 66% من الدخل، وأما شريحة الـ 50% الأفقر في الشرق الأوسط فحصتهم أقل من 10% من الدخل الوطني. ويبلغ عدد سكان دول الشرق الأوسط 410 ملايين نسمة، ويضم كلاً من تركيا ومصر وإيران وسورية والأردن ولبنان وفلسطين وإسرائيل والعراق واليمن ودول مجلس التعاون التي حصلت لوحدها، بعدد سكانها القليل، على 42% من الدخل المتشكل في الشرق الأوسط.

بحسب ما أشار التقرير نفسه، إذا استمرت الاتجاهات الحالية نفسها بسياساتها الليبرالية، فإن اللامساواة العالمية ستزداد، وستتقلص ثروة الطبقات الوسطى، وتنحدر إلى الفئات الفقيرة. بينما إذا اتبعت مسارًا معتدلًا وسياسات معتدلة في الضمان الاجتماعي ودولة الرعاية الاجتماعية، فإن اللامساواة العالمية ستتقلص. وفي هذه الحالة، ستحقق البشرية تقدمًا كبيرًا في القضاء على الفقر في العالم.

تتطلب معالجة اللامساواة في الدخل والثروة في العالم اليوم تحولًا مهمًا في سياسات الضرائب على المستويين، الوطني والعالمي، وفي سياسات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، بما يتيح للفئات محدودة الدخل الوصول إلى هذه الخدمات، أسوة بالفئات الغنية. كما تحتاج إعادة تقييم ورسم سياسات حوكمة الشركات وسياسات الأجور وسياسات سوق العمل، بما يمكّن الفئات في أسفل سلم الدخل من الوصول إلى الوظائف المجزية. فإن الضرائب التصاعدية والضريبة على التركات أداة مجربة لمحاربة تطرّف اللامساواة في الدخل والثروة، بعد أن جرى خفض معدلات الضرائب في البلدان الغنية والفقيرة على السواء في العقود الأخيرة. كما تلعب سياسات مكافحة الفساد والتهرّب الضريبي الكبير، وخصوصًا مكافحة الجنات الضريبية التي تحفظ فيها ثروات تشكل نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، هاربة من الضرائب، بما يؤمن إيرادًا أكبر لخزينة الدولة، لاستخدامها في تمويل التعليم والصحة وشبكة الضمان الاجتماعي.

(كاتب وباحث سوري)

فضاء مفتوح

أرقام قياسية للأسعار في مصر

قال البنك المركزي المصري، إن المعدل السنوي للتضخم الأساسي سجل 11,88% في فبراير/ شباط الماضي، مقابل 14,35% في يناير/ كانون الثاني الماضي، أي تراجع 2,47% خلال شهر. ومع ذلك، من يراقب أسعار السلع والخدمات يعلم أنها بعيدة تماما عن تلك الأرقام والنسب المعلنة، ما يجعلنا نتساءل: على أي مؤشر رقمي تم قياس التضخم في مصر؟

تقوم عملية قياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد على نقطتين أساسيتين. الأولى، قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي التركيز على درجة ارتفاع الأسعار، بينما تتمثل الثانية في تحديد المصادر والأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد الوطني. ومن هنا، تستخدم الأرقام القياسية للأسعار لقياس التغيرات في مستويات الأسعار. وبالتالي، التغيرات في نفقات المعيشة، حيث أنها تعكس التطورات التي تحدث في القوة الشرائية لوحدة النقد، من خلال تتبع التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات في فترة زمنية معينة، حيث يوضح الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات في المجتمع وجود ظاهرة التضخم فيه، فكلما كانت الأرقام دقيقة وشاملة، دل على مقدرتها في عكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية للنقود.

هناك مجموعة من الأرقام القياسية للأسعار لقياس التضخم، منها، أولاً، الرقم القياسي لأسعار الجملة ويتم الحصول عليه من خلال قيام أجهزة الإحصاء المختصة بجمع كافة البيانات حول أسعار البيع بالجملة بناء على نماذج يتم إرسالها إلى المنشآت العاملة في تجارة الجملة، والتي تقوم بتعبئتها وإعادة إرسالها إلى أجهزة الإحصاء التي تقوم بفرزها وتصنيفها وحساب الرقم القياسي لها، وذلك بالاعتماد على الأسعار الرسمية، والتي تشير بصفة إجمالية إلى أسعار الجملة في جميع أنحاء البلاد دون تمييز بين المناطق الجغرافية، فيها سواء كانت مناطق حضر أم ريف.

ثانياً، الرقم القياسي لأسعار التجزئة، ويتم الحصول عليه عن طريق أخذ العينة التي تقوم على اختيار النمط الإنفاقي لعينة تمثل شرائح في المجتمع، وذلك بالاعتماد على الأسعار الرسمية دون الأخذ في الاعتبار الأسعار الفعلية التي تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب، أو الأسعار التي يسود التعامل بها في السوق السوداء، وبالتالي تبين التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود، وذلك من خلال تتبع التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد.

ثالثاً، الرقم القياسي الضمني ويتم الحصول عليه من خلال قسمة الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على الدخل القومي الإجمالي لنفس السنة بالأسعار الثابتة مضروباً في مائة، فإذا كان ناتج القسمة مساويا 100 فإن ذلك دليل على استقرار مستويات الأسعار، في حين إذا زاد الناتج عن 100 فإن ذلك يؤكد على حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وعلى العكس إذا كان الناتج أقل من 100، فإن ذلك يدل على حدوث انخفاض في المستوى العام للأسعار، وذلك نظراً لاحتواء هذا الرقم على أسعار جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد، سوا كانت سلع وسيطة أو إنتاجية أو سلع استهلاكية نهائية، كما يتضمن أسعار الجملة والتجزئة معا.

نعرف جميعنا أن هبوط التضخم في أي إقتصاد 1% أو 2%، يتطلب جهد شهور وأحيانا أكثر من عام، فهبوط معدل التضخم إلى 11,88% في فبراير/ شباط الماضي، والذي وصل إلى ذروته 35,26%في يوليو 2017، أي انخفض بنحو 23,38% في ثمانية أشهر، يجبرنا على عمل تمثال لمن قام على هذا الإنجاز الخيالي والتاريخي في أقل من عام !

ما نريده بالفعل بعض المصداقية في طرح البيانات، والاعتماد على المؤشرات والمعايير الدقيقة التي تظهر الحقيقة في القياس، فالتضخم في مصر مركب، حيث يمكن معالجة تضخم الطلب والعرض وتضخم أسواق عوامل الإنتاج منه، حتى يصل إلى 16%، وهنا يظهر نوعه الأصعب في المعالجة، لأنه يحتاج إلى جهد وعمل شهور متواصلة، وهو التضخم «النقدي» الراجع إلى الإفراط في إصدار النقود الناتج عن اتباع سياسات تمويلية تضخمية، بغرض تمويل برامج استثمارية غير إنتاجية تتبناها الدولة أو التي تظهر إنتاجيتها في المدى الطويل، فاتباع تلك السياسات تؤدي إلى زيادة كمية النقود في الاقتصاد بمعدلات كبيرة تساهم في زيادة حدة الخلل في النظام الاقتصادي، بما يساهم في زيادة التقلبات السعرية وعدم تحقيق استقرار نقدي.

أحمد البهائي (مصر)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **بشير البكر** ■ المدير الفني **إميك منعم** ■ مدير التحرير **حسام كنفاني** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **ارنست خوري** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ الرئيس التنفيذي **عبد الرحمن الشيال**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
7th Floor, CP House, 97-107 Uxbridge Road, Ealing, London, W5 5TL
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads